

تأسيس الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب بين الرؤية الوطنية والإلتزامات الدولية

Establishing the Algerian strategy to combat terrorism: between national vision and international commitments

بالحبيب عبد الله¹

¹ جامعة قاصدي مرباح ورقلة، abdallahbelahbib@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2026/01/29

تاريخ القبول: 2026/03/13

تاريخ النشر: 2026/04/15

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى استنباط البدايات الأولى لإستراتيجيات بناء المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب وكيفية تبلورها والتي نسجتها الجزائر في بداية التسعينيات القرن الماضي من خلال معالجة أزماتها. وإنطلاقا من تجربتها الخاصة.

فالحديث عن الجزائر في بداية التسعينيات هو حديث عن أزمة متعددة الأبعاد والجوانب والإتجاهات (سياسية، أمنية، إقتصادية، إجتماعية، داخلية، ودولية....)، فوجدت الجزائر نفسها مجبرة على التحرك على صعيدين، صعيد الجبهة الداخلية، صعيد العالم الخارجي، وذلك حفاظا على تماسك الجبهة الداخلية، وتدعيم أمنها، وكذا إقناع العالم بصحة أطروحتها. والمتمثلة في كون ظاهرة الإرهاب هي ظاهرة عالمية لا تعرف حدودا ولا بد للمجتمع الدولي أن يتجند بأكمله لمحاربة هذه الظاهرة. **كلمات مفتاحية:** الأزمة، الإستراتيجية، إدارة الأزمة، الإدراك، التعامل الدولي.

Abstract:

This article aims to trace the initial development of Algeria's counterterrorism strategy and how it took shape in the early 1990s as Algeria grappled with its own crises, drawing on its specific experience.

Discussing Algeria in the early 1990s means discussing a multifaceted crisis with diverse dimensions and dimensions (political, security, economic, social, internal, and international). Algeria found itself compelled to act on two fronts: the domestic front and the international arena. This was necessary to maintain internal cohesion, strengthen its security, and convinces the world of the validity of its argument: that terrorism is a global phenomenon that knows no borders and that the entire international community must mobilize to combat it.

Keywords: Crisis, Strategy, Crisis Management, Perception, International Cooperation.

المؤلف المرسل: عبد الله بالحبيب، abdallahbelahbib@yahoo.fr

مقدمة:

هناك اتفاق بين أستاذة العلاقات الدولية على أن الهدف من السياسات الخارجية للدول هو الحفاظ على وجودها والعمل على تدعيم أمنها، بأقصى ما تسمح به القدرات والطاقات المتاحة لديها سواء ما تعلق منها بقوتها الذاتية، أو بهذه القوة مضافا إليها الجانب من قوة الدول الأخرى.

ويدخل في صميم الهدف الخاص بدعم الأمن القومي للدولة المحافظة على كيانها الإقليمي، وعدم التفريط فيه للدول الأخرى، مهما بلغت الضغوط، التي تتعرض لها وإلا انهار هذا الكيان الإقليمي، وقد ينتهي أحيانا بالاضمحلال التام للدولة أو تقسيمها. وهي كلها عوامل تضعف من قدرتها على البقاء والاستمرار كوحدة سياسية وقومية فعالة سواء في محيطها الإقليمي الخاص أو المجتمع الدولي كله.

ويرتبط هذا الهدف من ناحية أخرى بالتغلب على التهديدات الموجهة ضد القيم والمصالح، التي تعتبر حيوية لأمن الدولة ولكيانها السياسي والقومي وكذلك المحافظة على النظام السياسي فيها.

وتسمى عملية محاولة التغلب على التهديد بإدارة الأزمة: "والتي يمكن أن تعرف كذلك ب: العمل على تجنب تحول النزاع الى صراع شامل بتكلفة مقبولة. لا تتضمن التضحية بمصلحة أو قيمة جوهرية أي هي محاولة وقف حدوث تحول جذري الى الأسوأ".¹ وإدارة الأزمة الناجحة هي تلك القدرة البارعة على تحقيق التوازن الدقيق بين محاولة الضغوط على الخصم بحرص ذكي. أو ترصيته بثمن بخس أو باستخدام هاتين الوسيلتين معا.

والجزائر انطلاقا من أزمتها التي اندلعت 11 جانفي 1992 باستقالة الرئيس الشاذلي بن جديد وإلغاء الانتخابات التشريعية وحل جبهة الإنقاذ الإسلامية، وإيقاف عملية التحول الديمقراطي مما أدخل البلاد في دوامة من العنف، والعنف المضاد، بين القوات النظامية والجماعات المسلحة والتي راح ضحيتها آلاف الضحايا من الطرفين.

الجزائر وأمام هذه المعضلة وجدت نفسها مجبرة على إدارة أزمتها على المستوى الداخلي لمحاربة هذه الجماعات المسلحة والفرقاء السياسيين وكذا مواجهة المجتمع الدولي بإقناعه بصوابية مقاربتها وشحذ الدعم والتأييد باستراتيجيتها المنتهجة. ومنه يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:

- كيف صاغت الجزائر استراتيجيتها في مكافحة الإرهاب بين متطلبات الداخل وإكراهات الخارج؟

ما هي بصمات الرؤية الوطنية في الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب؟

ما هي الحدود التي رسمتها الالتزامات الدولية على هذه الاستراتيجية؟

ولمعالجة هذه الإشكالية، اقترحت الفرضيات التالية:

1. نجحت الجزائر في فرض أطروحتها لمكافحة الإرهاب مقابل الضغوطات الدولية.

2. نجحت الضغوطات الدولية في رسم الاستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمد المقال الخطة التالية:

أولا: إستراتيجيات نابعة من الإدراك

1. إستراتيجية التحفيز الذاتي

2. إستراتيجية التصلب

ثانيا: استراتيجيات نابعة من طبيعة التعامل الدولي

1. إستراتيجية التبنى

2. إستراتيجية المساومات

أولاً: إستراتيجيات نابعة من الإدراك

ويقصد بالإدراك تصور القائد لأهمية دولته في النسق الدولي سواء من ناحية قدرتها على التأثير كفاعل دولي، أو من ناحية كونها هدفا لعداء وصدقة الدول الأخرى². وتنضوي تحت هذا النوع من الاستراتيجيات استراتيجيتان: استراتيجية التحفيز الذاتي Self-Promotion strategy، واستراتيجية التصلب intransigent strategy.³

1. إستراتيجية التحفيز الذاتي Self-promotion strategy

وتهدف هذه الاستراتيجية الى تأكيد دور الجزائر الإقليمي وضرورة احتسابها في المعادلة السياسية الإقليمية والدولية، وفي إطار هذه الاستراتيجية تندرج تصريحات الكثير من المسؤولين الجزائريين في المحافل الدولية. وفي معظم المناسبات بغية إبراز دور الجزائر في العالم. إذ أن الانتماء المتعدد الجوانب للجزائر على المستويات المغاربية والعربية والإسلامية والإفريقية والمتوسطة، وكذا اهتمامها الدائم بالقضايا الدولية المرتبطة بالتعاون والسلام والأمن في العالم، وانفتاحها على فضاءات الحوار والتشاور قد ألفت على كاهل دبلوماسيتها الكثير من المسؤولية، كما أضفت عليها، حضوراً وديناميكية. وقد حظيت مبادرات جزائرية عديدة بالإشادة والتنويه في المنتديات الإقليمية والدولية، من مختلف شركائها.

ولقد أولت الجزائر دوماً اهتماماً خاصاً بمحيطها المباشر المتمثل في المغرب العربي حيث صرح الرئيس الجزائري الأسبق بقوله: يجب على الدبلوماسية الجزائرية، أن تتكيف مع المعطيات العالمية، والعمل من أجل صيانة مصلحة الجزائر، وإسماع صوتها عالياً، في المحافل الدولية"، وأضاف "وأعبر عن قناعتي في مواصلة بناء صرح اتحاد المغرب العربي، الذي سينتصر على كل العقبات لأنه يحمل في طياته رسالة مستقبل تحكمها وحدة مصير كل الشعوب المغاربية⁴.

وإن العلاقات الدولية تشهد تطورات عميقة تتميز باضطرابات في موازين القوى الدولية وتطلعات مشروعة وأيضاً بالتخوف من المستقبل وعدم الاستقرار، وعلى الدبلوماسية الجزائرية أن تلعب دوراً هاماً، في إعادة تحديد مفهوم العلاقات الدولية على أساس يأخذ بعين الاعتبار، هذه المعطيات الجديدة من أجل الدفاع عن مكانة بلادنا وإسماع صوتها عالياً والحفاظ على مصالحها⁵.

وإن الأزمة التي تعرفها الجزائر والتغيرات العميقة التي يعرفها محيطها، يتعين معرفة أهميتها حتى يمكن المساهمة في التكفل بها بصفة جماعية مع مختلف الشركاء، قصد إعطاء محتوى ملموس لحسن الجوار. ولقد أولت الجزائر اهتماما خاصا للمغرب العربي وتعتبر دائما أن بناء مجموعة مغاربية قوية ودائمة يمثل بالنسبة لها أولوية وطنية لا رجعة فيها⁶.

وقد عملت الجزائر على ترقية علاقات عربية نزيهة وممتينة دائمة وجعلتها إحدى أولوياتها الوطنية، وبالنسبة لها فإن تحقيق تضامن عربي حقيقي، ومسؤول يعتبر ضرورة تاريخية قادرة على تعزيز الوزن والقدرة التفاوضية للأمم العربية أمام التحديات المختلفة التي تواجهها وقد كان للدبلوماسية الجزائرية دور في التوصل الى تنسيق عربي متوسطي توج ببيان تأسيس انتهى اليه التشاور والتنسيق والمتابعة في الدول العربية المتوسطية بالسفارة الجزائرية بالقاهرة على هامش الدورة الـ 106 لوزراء خارجية الدول العربية⁷.

وكما عملت الجزائر على تغيير صياغة وثيقة اللجنة الأوروبية حيث عاودت الدول الأوروبية عملية تحديد وتوسيع تصريح برشلونة في مجال الشراكة الأورو متوسطية، وفي هذا الإطار قال السيد أحمد عطايف وزير الخارجية: "وأنه لم يعد ينظر الينا، على أننا دول منفصلة، بل فرضنا مفهوم المجموعة العربية المتوسطية، ويجب أن تكون النظرة الأوروبية للشراكة مع الدول العربية المتوسطية نظرة شاملة بالنسبة للمسائل التي تهم المجموعتين خدمة للأمن والتنمية في المنطقة"⁸.

كما عملت الدبلوماسية الجزائرية على مواصلة التضامن تجاه القارة الإفريقية قصد المساهمة في حل النزاعات وترقية الأمن والاستقرار والتنمية. وانطلاقا من انتمائها الإفريقي كان اهتمام الجزائر بمستقبل القارة، ومساهمتها في ازدهارها. وفي هذا الإطار تندرج الوساطة الجزائرية في حل مشكل الأزواد. ففي الوقت الذي كانت فيه بعض الأطراف تعمل على تدويل المشكل المالي الشائك بين السلطات المالية، وحركة الأزواد المسلحة، تحركت الدبلوماسية الجزائرية بغية المساهمة في سيادة السلم والأمن في مالي وبالتالي في القارة الإفريقية.

ففي أواخر جانفي 1992 عقد اجتماع بالجزائر ضم حركات الأزواد الموحدة، وممثلين عن الحكومة المالية تحت رئاسة ممثلين عن الحكومة الجزائرية، ورغم الصعوبات واصلت الجزائر جهدها انطلاقا من الأهمية التي توليها، للبعدين العربي والإفريقي وتجسيدها مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية، وهكذا فقد تم التوصل خلال أفريل 1992 بماكو بمالي إلى إبرام اتفاق رسمي يسمى المعاهدة الوطنية المالية والتي تنص

على إيقاف النزاع المسلح، وإعلان السلم، وإدماج العناصر المسلحة للأزواد في الجيش المالي، وتشكيل دوريات مختلطة على طول الحدود، إضافة الى بعض الإجراءات المكتملة.

فبفضل الوساطة الجزائرية تم احتواء النزاع المسلح الذي كاد أن يعصف بوحدة البلاد واستقرار مالي فلم تصل القضية الى مستوى التدويل كما كانت محل تنويه أطراف خارجية عديدة. كذلك تجدر الإشارة ضمن هذه الاستراتيجية الى دور الجزائر في إطار اللجنة الثلاثية (الجزائر، بوركينا فاسو - فرنسا) الذي أفضى الى التوقيع في نيامي في 24 أبريل 1995 على اتفاق سلام بين الحكومة النيجرية وحركة التوارق. وبهذا الإنجاز تكون الدبلوماسية الجزائرية، قد ساهمت بتجربتها وخبرتها ووزنها في تكريس مبادئ السلم والأمن ومبرهنة على مصداقيتها وكفاءتها في حل النزاعات الدولية.

كما تؤكد الجزائر دوما على دورها في مسار السلام في الشرق الأوسط بإضافة الى تمكين الفلسطينيين من إعلان دولتهم في الجزائر في فيفري 1988، أكد وزير الخارجية السابق محمد الصالح دميري: "إن الجزائر بلد مسؤول يسعى دائما الى متابعة مسار السلام وبدون الجزائر لما كان "أوسلو" ولا "مدريد" ولا أي شيء آخر"⁹.

وقد حرصت الجزائر دائما على إبراز ثقلها وعدم إمكانية تجاوزها في أي معادلة كما أن الحديث عن الأمن والاستقرار في حوض المتوسط دون الجزائر يبدو أمر غير معقول، لاسيما وأن الجزائر ما فتئت تكافح من أجل السلام والأمن والاستقرار في المنطقة وساهمت في عدة مبادرات في إطار اتحاد المغرب العربي والحوار في إطار مجموعة (5+5)¹⁰.

2. إستراتيجية التصلب Intransigent strategy:

وتهدف هذه الاستراتيجية الى إظهار استقلالية الجزائر عن التبعية، وعدم الخضوع للضغوطات من خلال التأكيد على قوتها الإقليمية المقاومة لجميع أنواع التدخل مسلحة بمبدأ السيادة والاستقلالية¹¹ باعتبارها أحد مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

وهذه الاستراتيجية ليس لها علاقة بالنواحي القانونية والدستورية فقط وإنما تمتد الى ما يسمى بالنفسية الجغرافية السياسية عند الجزائريين «Psychogeography» ذات الجذور التاريخية والثقافية¹². كما تركز هذه الاستراتيجية على قناعات تراكمت عبر التاريخ الطويل للنظام السياسي الجزائري.

وعادة ما تصدر هذه الاستراتيجية على شكل تصريحات حادة من قبل القادة الجزائريين في مختلف المناسبات. من بينها قرار السلطات الجزائرية عن طريق تصريح الناطق الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية إيران الإسلامية حيث صرح بقوله: إن الجزائر قررت قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران ويأتي هذا القرار الخطير، إثر تضاعف الوقائع التي تشير الى تورط الأوساط الرسمية الإيرانية في الشؤون الداخلية للجزائر" وقد تم اللجوء الى هذا الإجراء الأخير بعد عدة تحذيرات ولكن وعلى الرغم من هذه الإنذارات واصلت إيران أعمالها المناوئة للجزائر، بل وكثفتها ، وإن استمرار مثل هذه التصرفات، والتي لا يمكن قبولها تشكل خروجاً سافراً لأبسط قواعد العلاقات الدولية، ولذلك لم يكن لها إلا أن تفضي الى التدهور العمدي للعلاقات بين البلدين" ¹³.

كذلك في الشهور الأخيرة من سنة 1997 تعرض الوضع في الجزائر لحملات وضغوط إعلامية مكثفة ومتلاحقة، شنت عليها من جانب دول الاتحاد الأوروبي حيث نظمت دول الاتحاد حملات صحفية، وتظاهرات وأيام تضامنية، عبرت جميعها عن انشغالها وقلقها بسبب الوضع المتردي في الجزائر وسقوط الآلاف من القتلى من النساء والأطفال والشيوخ في مجازر جماعية ومذابح بشعة لم تشهدها الجزائر منذ استقلالها.

وشنت الكثير من وسائل الصحافة الغربية حملات مكثفة ضد الحكومة الجزائرية واتهامها صراحة بمسؤوليتها عما يجري في الجزائر وأن الجيش وقوات الدرك لهم ضلع في وقوع هذه المجازر مدللين على صدق دعواهم بشهادات الشهود. واتهامات المعارضة الجزائرية لحكومتها،¹⁴ ودفعت دول الاتحاد العديد من الجمعيات الإنسانية والثقافية ومنظمات حقوق الانسان والمنظمات الدولية الأخرى، للمطالبة بتكوين لجان تحقيق دولية لتقصي الحقائق حول وضع حقوق الانسان في الجزائر ومطالبة الحكومة الجزائرية بتوفير عناصر الشفافية بقيام لجنة تحقيق دولية، بالبحث والتحري المعرفة الحقيقة حول اللغز الذي هيمن على الأحداث في الجزائر هو طلب الإجابة على سؤال "من يقتل من؟"¹⁵ ومن هم أصحاب المصلحة فيما يجري في الجزائر وكيفية الخروج من الأزمة؟

وتوقع المحللون السياسيون أن الجزائر وحكومتها قد تضطر للاستجابة والقبول بمطالب دول الاتحاد الأوروبي نتيجة الضغط المكثف والمتزايد إلا أن الجزائر كذبت كل التوقعات وردت بحزم وإصرار على رفض كل الشروط ورفض أي دروس من جانب الآخرين لأنها تعتبر ذلك: "تدخلا في شؤونها الداخلية ومساسا

بسيادتها كدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة وأنها وحدها القادرة على معالجة مشاكلها وتوفير عنصر الأمن لشعبها واستئصال جذور الإرهاب على أرضها".¹⁶

وردت الجزائر على هذه الحملات بحملة مضادة طالبت فيها الدول الأوروبية بإخراج القيادات الأصولية من أراضيها ووضع حد لنشاطها، وأن توقف هذه الدول عمليات التمويل التي تقوم بها مؤسسات وشركات وبنوك على أراضي هذه الدول، وأن الشيء الوحيد الذي يمكن للجزائر أن تتعاون فيه هو: الحوار حول كيفية القضاء على الإرهاب الذي يلفظ أنفاسه الأخيرة كما أوضح سفير الجزائر بلندن، قائلا: "وقد اعتمدت الحكومة الجزائرية الشفافية والتفتح على المبادئ الأساسية لسياستها وخاصة في كل ما يهم علاقاتها مع المنظمات التي تسعى الى العمل بكل صدق من أجل تحسين حقوق الانسان بعيدا عن كل ما من شأنه تحويلها الى سجل تجاري ضاربا عرض الحائط بأدنى حقوق شعب وبلد هو ضحية الإرهاب، ولو تضافرت جهود كل الدول بإخلاص وأمانة لثم التخلص من الإرهاب".¹⁷

وقد انتهز رئيس الحكومة الأسبق أحمد أويحي فرصة تقديم مجموعة برلمانية تمثل عددا من الأحزاب استجوابا للحكومة، حول الوضع الأمني وأعلن عن رفضه الكامل والحاسم لأي نوع من أنواع التدخل الأجنبي مؤكدا أن بلاده ليست في حاجة الى أية مساعدات إنسانية وأن هناك من هو أحق بها من الجزائر، ورفض تشكيل لجنة تحقيق دولية حول الأوضاع الداخلية في الجزائر وقدم نظرة الحكومة الجزائرية لمقاومة الإرهاب في النقاط التالية:

- يجب على أوروبا وضع حد لنشاطات شبكات الدعم المالي التابعة للجبهة الإسلامية للإنقاذ وهي المحظور نشاطها في الجزائر.
- الامتناع عن فتح باب اللجوء السياسي للقيادات الأصولية. وأن تتم مراقبة صارمة لشبكات تهريب السلاح عبر أوروبا.
- استنكار الجزائر للمطالب الأوروبية للتحقيق في المجازر أو التساؤل عن "من يقتل من؟".
- أن لا تتحول أوروبا الى قاعدة خلفية للإرهاب والأصولية.¹⁸

كما وضعت الجزائر شروطا لقبول وفود أجنبية بما يجوز الحديث عنه، وما لا يجوز، ومع من يجزى الحوار، والأماكن التي لا يسمح لها بزيارتها، والأشخاص الذين لا يقبل منها الحوار معها، أو أي عمل أو

تحرك تعتبره الجزائر تدخلا في شؤونها الداخلية، أو تمس سيادتها على أراضيها، بل كان من بين الشروط التي فرضتها الجزائر وقبلها الاتحاد البرلماني الأوروبي، أن يكون الوفد الزائر للجزائر على المستوى الوزاري وليس على مستوى الموظفين. وتمت الزيارة حسب الشروط الجزائرية حيث صرح «Andrie Solier» الناطق الرسمي باسم الوفد: "إن الوفد الأوروبي ليس هيئة تحقيق أو استجواب دولية، وإنما تركز مهمته في الاستماع فقط الى الجزائريين وتقديم المساعدة إذا طلبوها".¹⁹

وفي ختام الزيارة التي استغرقت أربعة أيام استطاعت الحكومة الجزائرية انتزاع شهادات لصالحها من أعضاء الوفد الأوروبي فقد صرح الناطق الرسمي باسم الوفد في ختام زيارته قائلا: "لا توجد لدى الترويكاف الأوروبية أدلة على تورط الجيش الجزائري في المذابح، وأن هذه الزيارة تهدف الى استمرار الحوار السياسي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي".²⁰ وهكذا استطاعت الجزائر تغيير الخطاب الأوروبي من محاولة التدخل وفرض الوصاية في شؤونها الداخلية الى الحرص على بحث وسائل التعاون وتحسين العلاقات بين الجزائر والدول الأوروبية.

وأكد الوفد على تأييده اقتراح تشكيل لجنة تحقيق حول الشبكات الإرهابية في أوروبا، وإمكانية احالة وتسليم المشتبه فيهم للعدالة الجزائرية مؤكدا إدانة الدول الأوروبية للأعمال الوحشية التي ترتكبها الجماعات الإسلامية المسلحة في الجزائر، وقد أكد رئيس الوفد بأن تدعيم المسار الديمقراطي في الجزائر سيؤدي وبدون أي تدخل الى القضاء النهائي على الإرهاب.

ولقد كانت هذه الشهادات التي أدلى بها الوفد الأوروبي بعد اطلاعهم على الوضع في الجزائر، بمثابة إضعاف تأثير شهادات معاكسة تنسم بالإدانة للحكومة الجزائرية من جانب بعض أطراف المعارضة الجزائرية سواء كانت شخصيات عامة أو مؤسسات حزبية، اتهمت الحكومة الجزائرية بالتواطؤ مع الإرهاب من جانب الحكومة والجيش وقوات الأمن وحملتة المسؤولية عن المجازر التي وقعت على الرغم من أن شهادة بعض هذه الشخصيات الجزائرية المعارضة قد أثارت غضب الحكومة الجزائرية كما حدث بالنسبة للسيد عبد الحميد ابراهيمي، حيث أدلى مع غيره من المعارضين بتصريحات أمام اللجنة البرلمانية في البرلمان البريطاني، وهي اللجنة المكلفة بحقوق الانسان أثناء الجلسة العلنية التي خصصتها هذه اللجنة لمناقشة الوضع في الجزائر حيث اتهم إبراهيمي الحكومة الجزائرية بأنها تقوم بتنظيم الرعب وأن الجماعة الإسلامية المسلحة هي جزء من الحكومة وأن أجهزة الأمن العسكرية هي التي نظمت الاعتداءات بالقنابل عامي

1994 - 1995 في فرنسا²¹. كذلك هناك محطة أخرى ظهر فيها تصلب الجزائر وبشكل جلي إذا ما تعلق الأمر بالتدخل في شؤونها الداخلية. فعندما اقترح الرئيس الفرنسي "فرنسوا ميتران" في نهاية عهده الرئاسية عقد ندوة حول الجزائر في أوروبا، ما كان لهذا الاقتراح أن يمر دون إثارة رد فعل قوي من قبل السلطات الجزائرية التي أبلغت سفير فرنسا بالجزائر برفض الحكومة الجزائرية لأي تدخل في شؤون الجزائر الداخلية.²² كما أن سرعة رد الحكومة الجزائرية على هذا التصريح باستدعاء سفيرها بفرنسا للتشاور، وباستدعاء نظيره الفرنسي في الجزائر يثبت أن السلطات الجزائرية لا تنوي ترك أي مجال للشك في رفضها لتدخل أي بلد في شؤونها الداخلية، وتمت الإشارة الى أن الحكومة الجزائرية أبدت بردها هذا أنها حادة إذا تعلق الأمر بسيادتها الوطنية.

وقد اعتبرت السلطات الجزائرية تصريح الرئيس "فرنسوا ميتران" مثيرا للدهشة من حيث أن رئيس الدولة الفرنسي سبق له وأن شهد رد فعل الجزائريين لمحاولات التدخل في شؤونهم الداخلية وبكل أشكاله كما بين ذلك التصريح "إن أقوال رئيس الدولة الفرنسي ترى فيها السلطات الجزائرية تدخلا في شؤونها الداخلية".²³

ويبدو على الأقل أن مرحلة الخطر قد ولت بفضل الفطنة الدبلوماسية والمثابرة السياسية اللتان تحلت بهما الحكومة الجزائرية، في ظروف صعبة، وقد ساعد الجزائر على هذا الصمود نجاحها في حسن استخدامها لفاعليتها الحزبية وفصائلها السياسية ومؤسساتها الديمقراطية التي أكملت بناءها فجعلت هذه المؤسسات الديمقراطية هي المنبر الوحيد الذي تقدم من خلاله الحاسب للشعب الجزائري سواء بالرد على الاستجابات المقدمة من طرف البرلمان أو من خلال تشكيل لجان وطنية لإجراء الحوار الوطني.

ويمكن القول بأن الدبلوماسية الجزائرية في هذا الإطار، بذلت مجهودات لشرح الاستراتيجية الوطنية للخروج من الأزمة خاصة بعد الاعلان عن إجراء الانتخابات الرئاسية بتجندتها للتصدي لإستراتيجيات تدويل الأزمة الجزائرية وإفشال المحاولات الرامية لعزل الجزائر دوليا. وقد تطلب ذلك، تحركا حثيثا لتصحيح صورة الجزائر التي شوهتها بعض وسائل الإعلام الأجنبية وتقديم صورة لدولة جزائرية تعمل باعتماد وانتظام.

كما أن هناك تحليل آخر لا يجوز إغفاله يثير ملاحظة جديرة بالتأمل والمتابعة، وهذا الرأي يتهم الغرب وأوروبا بالتواطؤ مع السلطة الجزائرية بسبب مصالحها الحيوية في الجزائر وفي شمال إفريقيا، حيث يرى هذا الرأي أنه إذا كانت لبعض الدول الغربية تحفظات من أي نوع كان على ممارسة السلطة في الجزائر فإن

ذلك لا ينفي أن: "الموقف الأساسي والاستراتيجي في الدول الغربية منحاز بشدة ومنذ البداية، الى نظام الحكم القائم في الجزائر، وأن هذه التحفظات لا تعني بالضرورة تخلي الغرب عن النظام القائم كما أنه لا يعني على الإطلاق انحياز الدول الغربية الى جبهة الإنقاذ، بل إن مسألة وصول الإسلاميين الى السلطة في الجزائر يمثل خطأ أحمر لا تختلف الدول الغربية على ضرورة الحيلولة دون بلوغه".²⁴

وقد يجد هذا الرأي سنداً في مساندة الدول الغربية للنظام السياسي الجزائري في أعقاب إلغاء المسار الانتخابي في جانفي 1992 رغم تبنيها دعم التحولات الديمقراطية في العالم. وتأييدها لجدولة الديون الجزائرية، كما زودت الجيش الجزائري بأحدث المعدات التي استخدمت في مطاردة الجماعات الارهابية.²⁵ ذلك أن حجم المصالح البترولية الغربية في الجزائر لا يستهان به. وحسب هذا الرأي دائماً فإن مرجع هذا الانحياز الغربي ليس فقط مصالحه البترولية، بل أيضاً خشية هذه الدول من أن يؤدي تفاقم الأوضاع الى تدفق سيل اللاجئين الجزائريين اليها، بل وانتقال شرارة الصراع الداخلي الى أراضي تلك الدول الغربية.

ثانياً: استراتيجيات نابعة من طبيعة التعامل الدولي

وتندرج تحتها استراتيجيتان استراتيجيتان التنبؤ (الفقرة الأولى) واستراتيجية المساومات (الفقرة الثانية) والتي تكرست بفعل التعامل بين وحدات المجتمع الدولي.

1. استراتيجية التنبؤ Adaptive strategy

يقصد بهذه الاستراتيجية الالتزام بالأعراف والشرعية الدولية، وقد ظهرت هذه الاستراتيجية بوضوح في السلوك الجزائري الخارجي أثناء فترة ذروة الأزمة الأمنية والحرب على الإرهاب، إما لتبرير سلوك داخلي موجه الى الخارج أو في المحافل والمناسبات الدولية. فبعد الطريقة الدرامية التي وصل بها المجلس الأعلى للدولة الى السلطة وجدت السلطات الجزائرية نفسها مجبرة على شرح موقفها للرأي العام العالمي وكذا تبرير شرعية "المجلس الأعلى للدولة" والذي يعد مؤسسة غير دستورية.

وفي هذا الإطار تندرج زيارة مبعوثين خاصين أوفدهما رئيس المجلس الأعلى للدولة، مباشرة بعد تنصيبه، لعدة عواصم أوروبية في إطار حملة تستهدف الرأي العام.²⁶ وقد كانت مداخلة المبعوثين الخاصين تتمحور حول: شرعية المجلس الأعلى للدولة، وقدرة هذه الهيئة على إصلاح الوضع في الجزائر، وعلى إرادتها الحقيقية في التخلي عن السلطة، وكانت ردودهما: هي إعطاء ضمانات من طرف المجلس الأعلى

للدولة بأن نشاطه في الزمن لن يتجاوز التاريخ المقرر لانتهاه الولاية الرئاسية المفترضة للرئيس المستقبل الشاذلي بن جديد في 11 جانفي 1992، وبرر حالة الطوارئ التي أعلنها المجلس الأعلى للأمن بأنها إجراء دستوري وهو دون إجراءات أخرى أخطر كحالة الحصار أو الحالة الاستثنائية وهما أيضا حالتان شرعيتان دستوريتان.

وضمن هذه الاستراتيجية كذلك تدرج مرافعات ممثلي الجزائر في العواصم الغربية خاصة لشرح ما يجري في الجزائر: "فالجزائر وقعت على كل اتفاقيات الضمانات من أجل ترقية الاستثمار الخارجي في الجزائر وأصدرت كل القوانين والقواعد المتعلقة بجلب رؤوس الأموال الأجنبية في البلاد وأن عدة إصلاحات اقتصادية بدأت تعرفها الجزائر منذ عدة سنوات وقد ترجمت هذه الإصلاحات بالتسيير المستقل للمؤسسات العمومية والبنوك وكذا إصلاحات سياسية تقوم على التعددية السياسية ودولة القانون".²⁷

وثأتي كذلك مشاركة الجزائر في أشغال جلسات الاتحاد البرلماني الدولي التي انعقدت من 11 الى 20 سبتمبر 1993 "بكاميرا" أستراليا، ممثلة بوفد عن المجلس الوطني الاستشاري²⁸ بعد تعليق عضويتها، تضامنا معها من أجل النهوض بالبلاد وتشجيع مجتمع عصري قائم على التعددية السياسية متفتح على القيم العالمية والحامية لحقوق الانسان، وقد جاءت هذه المشاركة بعد إعادة انضمام الجزائر كعضو كامل في الاتحاد البرلماني الدولي خلال المؤتمر 89 لهذه الهيئة في شهر فبراير 1993 بنيودلهي الهندية.

ولقد قامت الجزائر والتي اشتهرت بعلاقاتها الودية على الصعيد الدولي بعدة مهمات بتفويض من المنظمة الأممية، التي اعتبرتها رغم الأزمة الداخلية طرفا فاعلا ووسيطا موثقا، حيث سامت في مهمة حفظ السلم في أزمة الزائير في جويلية 1992 وشاركت في تحضير الانتخابات الأولى في جنوب إفريقيا في أفريل 1994 وحرب اليمن في جوان 1994 وأزمة هايتي في سبتمبر 1994.²⁹

وقد أكد الأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد بطرس غالي بأن: "العلاقات الجزائرية الأممية التي تتطور بشكل ملحوظ تنبئ بمستقبل واعد، وأن الجزائر تلعب دورا هاما في منظمة الأمم المتحدة وإني مقتنع بأن الجزائر تستمر في أداء دورها الهام جدا لتعزيز منظمة الأمم المتحدة منذ الستينات إذ هناك أعمال ترتبط باسم وسمة الجزائر تشهد على ما قامت به الجزائر".³⁰

كما أن موقف الجزائر من النزاع في الشرق الاوسط ظل مستمدا من قرارات الشرعية الدولية وهو الموقف الذي عبره عنه تصريح وزير الخارجية الأسبق محمد الصالح دميري أمام اجتماع وزراء خارجية مؤتمر

التعاون الإسلامي بغينيا كوناكري سنة 1995: "فإذا كان الأمر يدعو الى الغبطة، نظرا للتقدم المحرز في مسار السلام الجاري فإنه أخرى بنا، أن نشتغل أيضا بكل ما من شأنه أن يقلل من حطوط نجاحه، ولهذا فإن القرار الآخر المتمثل في تحويل السفارة الأمريكية الى القدس يشكل مصدر قلق إضافي، ذلك أنه قد يؤخر التوصل الى حل عادل ودائم بل ويشكك فيه، وهل من الضروري أن نذكر أن هذا السلم لن يجد قاعدته إلا في انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية التي احتلتها سنة 1967، وفي استرجاع الحق الشرعي للشعب الفلسطيني، في دولة مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشريف".³¹

وتندرج كذلك في هذا الإطار مشاركة الجزائر في المناسبات العالمية كقمة شرم الشيخ التي قال بصدها وزير الخارجية الجزائري "والجزائر ملتزمة وتؤكد إرادتها السياسية الحازمة لتقديم مساهمتها الفعالة للقضاء على الظاهرة الإرهابية التي لا تعرف حدودا والتي أصبح القضاء عليها هدفا حضاريا للإنسانية جمعاء".³²

وقد حرصت الجزائر على حضور ملاحظين دوليين في جميع مراحل بناء مؤسساتها الدستورية. فقد تقدمت بطلبات الى نحو 40 دولة لإيفاد ممثلين عنها قصد المشاركة في وفد الملاحظين المكلفة بمراقبة الانتخابات ويتعلق الأمر بطلب الى منظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة وقد كانت الجامعة العربية حاضرة بحوالي 70 ملاحظا ومنظمة الوحدة الإفريقية بحوالي 50 ملاحظا. وبدون شك فإن مساهمة مراقبين يمثلون هيئات عربية وإفريقية ودولية له قيمته المعنوية لكن نقص عددهم لأسباب غامضة جعلت التحكم في عملية مراقبة الانتخابات ضعيفة بشكل كبير. كما هو الشأن في الانتخابات الرئاسية لـ 16 نوفمبر 1995 فما تمت مراقبته في النهار - رغم أن معدل المراقبين هو اثنان في كل دائرة - لم يكن ممكنا متابعته ساعة فرز الأصوات ليتحول المراقبون الدوليون الى مجرد أداة لتزكية وضع الأوراق في الصناديق دون الوصول الى التحكم في ماهية هذه الأوراق.³³

فتحركاتهم كانت تتم في إطار اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات إلا أن طابع التفاؤل لا يمكن إخفاؤه فاستقدام مراقبين أجانب بالرغم من أنه كان غير كاف إلا أنه خطوة لغرس هذا المعنى في أذهان الأنظمة العربية التي تكون قد أدركت أن هذه الخطوة تعنيهم مباشرة. كما أعطى نوعا من الشرعية لهذه الانتخابات.

2. استراتيجية المساومات "The Bargaining strategy"

تدخل هذه الاستراتيجية في صلب السلوك السياسي الخارجي للجزائر حيث توجد مساحات كبيرة للمناورة الدبلوماسية وتهدف هذه الاستراتيجية الى تحقيق أعلى درجة من الربحية "Maximization of interest".

ومن أجل الدفع بهذه الاستراتيجية بعيدا ربطت الجزائر الأزمة التي تعيشها بظاهرة الإرهاب الدولي، لإيجاد أرضية مشتركة للتحرك مع كل من يؤمن بضرورة مكافحة هذه الظاهرة. ويتجلى ذلك تقريبا في كل مداخلات القادة الجزائريين في المحافل الدولية: كتصوير "الارهاب كظاهرة دولية شاملة تفرض رد فعل جماعي متضامن كما ترفض الجزائر سياسة الكيل بمكيالين"³⁴.

وعملت الجزائر طوال هذه الفترة على إقناع الرأي العام العالمي بأن معركتها في محاربة الارهاب هي معركة تخوضها باسم المجموعة الدولية ولوحدها، "وأن التساؤلات التي نطرحها على أنفسنا على الصعيد الاقتصادي يمكنها أن تطرح على الصعيدين السياسي والاجتماعي، وفي هذا السياق فإن تدعيم أعمال التطرف دون تمييز انعكس سلبا على العالم الإسلامي، بما أدى الى زعزعة مجتمعاتنا والى تهديد هياكل دولنا وتشويه صورة الإسلام. وقد كان من الخطأ الاعتقاد أنه باستطاعة كل بلد العيش في مأمن من هذه الأعمال التي هي صحيح حدثت أحيانا بمقاصد سليمة"³⁵. "وإن الجزائر في هذه الأزمة لم تستفد من المساعدة المنتظرة، لا من البلدان العربية التي - باستثناء البعض منها - لم تكن تشعر بأنها معنية بالخطر الأصولي، ولا من شركائها الأوروبيين، الذين لم يدركوا لا حجم، ولا طبيعة، هذه الآفة، والذين فضلوا - على أساس تحاليل خاطئة وحسابات ضيقة - إبراز ولاءهم للأصوليين فوق تراجهم، إنه بعد الاعتداءات والضحايا المسجلين في فرنسا أدركت أوروبا أن الإرهاب الأصولي يجتاز الحدود وأن التعاون الدولي يبقى أفضل حاجز يقف في وجه أخطار زعزعة الاستقرار العنيفة لبلدان المنطقة"³⁶. كما أكدت الجزائر "بأن مقاومتها ورفضها للإرهاب ينبعان من إيمانها بأن هذه الظاهرة غريبة عن قيمها وعن ثقافتها الإسلامية فهي لم تدخر جهدا في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي وفي محافل أخرى للتوعية بالأخطار التي تشكلها هذه الظاهرة على الأمة الإسلامية والمجتمع الدولي بأكمله"³⁷.

وقد اعتمدت الجزائر منطق الإنذار أحيانا لإقناعها "بأنه لا يمكن لأوروبا أن تكون قاعدة خلفية بالنسبة لقتلة الشعب الجزائري ويجب أن لا تسمح بتهريب الأسلحة في اتجاه الجزائر، وأن السياسة التسامحية لا تفيد البلدان التي تمارسها، فاختلال استقرار الجزائر سينعكس حتما على المنطقة ومنه على

مجموع بلدان الحوض المتوسط، وإلى ما وراء أوروبا".³⁸ كما بينت إن المجموعة الدولية، بأسرها تواجه تزايد تحدي الإرهاب والتطرف الأعمى، فمن سنة إلى أخرى، يتضح بشكل جلي بأنه ليس ثمة إطلاقاً أي منطقة في العالم يمكن أن تكون بمنأى عن هذه الآفة، التي تمثل شكلاً جديداً، من أشكال التهديد للسلم والأمن الدوليين وعاملاً لزعزعة استقرار الدول وعقبة في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لعل المجتمع الدولي بعد هذا المسلسل المتوالي من أحداث الإجرام قد أصبح يدرك أكثر أن الإرهاب ما هو إلا جريمة دولية منظمة، ليس لها علاقة بأي مشروع سياسي أو ديني ويقيّم بمثل أبشع صور الإعتداء على حقوق الإنسان وفي مقدمتها حقه في الحياة والأمن والاستقرار.

ومن هذا المنطلق فإن "دولنا مدعوة اليوم أكثر من ذي قبل بأن يكون لها الدور الفعال في مواجهة هذه الثقة التي أصبحت تشكل إساءة بالغة لدينا الإسلامي الحنيف بالإضافة إلى ما تسببه من إهدار بالغ واستنزاف كبير لطاقات مجتمعاتنا العربية".³⁹

ولقد لعبت الجزائر دوراً هاماً في مصادقة الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة 1994 للبيان حول الإجراءات التي تهدف إلى القضاء على الإرهاب الدولي. كما كافحت من أجل انضمام المجموعة الدولية لصفها وكذا على تطور مواقف بعض الدول العربية التي لم تعد تسمح بأن تشكل أراضيها قاعدة خلفية للإرهاب.

ولعل أول هذه البوادر تصريح الرئيس بيل كلينتون في هذا الصدد لدى استلامه أوراق اعتماد سفير جديد للجزائر بواشنطن حيث قال: "إننا على استعداد لإقامة تعاون دائم مع حكومتكم لمكافحة الإرهاب على المستوى العالمي".⁴⁰

وقبل ذلك كان تصريح السفير الجديد للولايات المتحدة الذي يحمل دعماً واضحاً وصريحاً للسياسة المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية، خاصة بعد الانتخابات الرئاسية في 16 نوفمبر 1995 حيث قال: "إن رسالة التهاني للرئيس الأمريكي السيد بيل كلينتون إلى نظيره الجزائري تبين أننا مستعدون لمساندة هذه السياسة التي نعتبرها حسنة".⁴¹

ولم تكن الجزائر تتردد في استغلال المناسبات السانحة خاصة عقب كل محطة تحقق فيها نوع من الإحراز أو التقدم: "إن عدداً من الدول كانت تراهن على انخيار الدولة الجزائرية، وتشكك في قدرتها على تجاوز الأزمة الوطنية، إلا أن الانتخابات الرئاسية والدروس السياسية التي لقتها داخلياً وخارجياً، جعلت

من شركائها بالخارج يراجعون مواقفهم من قدرة الدولة الجزائرية، على استعادة استقرارها السياسي والمؤسسي وأؤكد اليوم أن هناك نظرة جديدة لشركائنا للوضع في الجزائر".⁴²

وغالبا ما كانت خطب القادة الجزائريين تحمل طابع التهديد والتحذير مستندين على أن الإرهاب، يشكل خطرا على بلدان المنطقة وتهديدا كامنا لأوروبا، ولمناطق أخرى في العالم وما كان لهذا الإرهاب أن يتطور أبدا الى هذا المستوى، لو لم يستفد من تواطؤ البعض ورياء البعض الآخر، وتساهل عدد من البلدان التي كانت تظن أنها تخدم الديمقراطية.

"إن الجزائر سبق لها وأن حذرت علنا ولمرات عدة، من خطر هذه الظاهرة، واليوم في الوقت الذي يكشف فيه الوجه الحقيقي للإرهاب فعلى الأمم الديمقراطية أن لا تكتفي فقط بإدانته ولفظ المدافعين عنه، بل عليها أيضا أن تكافحه وتساعد بالفعل على مكافحته. إن الجزائر تدفع ثمنا باهظا في كفاحها ضد الإرهاب. لا لفائدتها فحسب وإنما تقوم بذلك، من أجل الأمن والسلم جهويا ودوليا داعيا الجميع وللتاريخ أن يتذكروا ذلك، فقد أصبح أمن البعض مقترن بأمن الآخرين. وأن أمن الجميع مرهون بأمن كل طرف، وما دام التعاون الدولي لا يستهدف في المقام الأول القضاء على المظالم والجور بين الشعوب فإن نزاعات وأزمات تبقى قائمة ودائمة بدوام منابعها".⁴³ وكانت الجزائر في بعض ردودها تنتهج نهج المحجوم إذ عندما يتحدث الأوروبيون عن مسألة خرق حقوق الانسان كانت تثير قضية جاليتها في أوروبا: "ليس لدينا أي مركب لتنظيم حوار وتعاون بيننا فيما يخص حقوق الانسان لكن في المقابل نتكلم عن حقوق جاليتنا في أوروبا لأن هذا يندرج في باب حقوق الانسان، هذا هو المبدأ الذي يقود المسعى الجزائري، والمنهجية الجزائرية، أن يوجد توازن في المطالب وتوازن في تلبيةها".⁴⁴

ولقد كانت الدبلوماسية الجزائرية دائما رافضة مدينة لأي محاولة للتدخل في شؤونها الداخلية بيد أنها كانت في ذات الوقت مستعدة للحوار مع غيره والتعاون الدولي في إطار مبادئ عدم التدخل والاحترام المتبادل، وقد حذرت في جميع المناسبات بالتساهل اتجاه مسألة الإرهاب الذي استفاد من دعم لوجستيكي وقواعد خلفية في بعض البلدان، كما دعت الى الكف عن التغاضي عن شبكات دعم الإرهاب وعن التوقف عن منح الملاجئ والمنابر لأولئك الذين ينادون صراحة ومن بعض العواصم الى اغتيال الجزائريين وهذا ما أدى بالرئيس الجزائري الى القول: "أن الجزائر التي ترفض كل مساس بسيادتها وكرامتها، ستسجل موقف كل واحد من شركائها وستستخلص العبر الملائمة".⁴⁵

وشددت الجزائر دوماً على أن الدور الوحيد الذي يتعين على المجموعة الدولية أن تلعبه لمساعدة الجزائر يتمثل في مواصلة مساعدة البلاد على عزل ومحاربة الإرهاب ودعم استراتيجيتها للخروج من الأزمة.

خاتمة:

ربما أبداً لم تعاني الجزائر من العزلة، ومن الضبابية في توجهاتها كما في تلك المرحلة الحالكة من تاريخ المعاصر، والأكثر إيلاماً هو انهيار البنية الاقتصادية والتراجع الكبير للوضع الاجتماعي ومستوى الرفاه في البلاد، بعد تلك النتائج الطموحة التي تم التوصل إليها عن طريق مسار طويل من الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي انتهجتها البلاد والتي كانت مثالا يحتذى لدول العالم الثالث خلال عقد السبعينات.

هذا التراجع المفاجئ من الرفاهية النسبية والمدعومة بعدد من النجاحات الاقتصادية والدبلوماسية، إلى وضعية يطبعها الضعف والشكوك، والتي يصعب توجيهها وإدارتها، بل وأحياناً حتى فهمها. هذه الهوة بين الماضي والحاضر، ظلت ترمي بظلالها الثقيلة على ملامح تطور المسيرة الجزائرية على المستويين الداخلي والخارجي. لا شك أن هناك تحديات جديدة، وجدت الجزائر نفسها في مواجهتها والتي كانت وراء هذا التراجع.

حقيقة ليس من السهل التغلب عليها إذ أن الأمر يتعلق بقضايا داخلية من جهة، ومن جهة أخرى يتعلق الأمر كذلك بضغوطات النظام العالمي الجديد الذي يهدف إلى تهميش دور دول العالم الثالث أو الجنوب. لقد كان الوضع الداخلي للجزائري في هذه المرحلة يتميز بالترهل والإحتراب بين الجماعات المسلحة والقوات النظامية إلى جانب إدارة البلاد بمؤسسات غير دستورية، وغير شرعية وغير منتخبة في مواجهة واقع دولي ضاغط.

في ظل هذه الظروف والمعطيات حاولت الجزائر تبني مقاربتها الخاصة في مكافحة الإرهاب فاعتمدت على رؤية وطنية نسجت من خلال بيئتها وتعريفها الخاص للظاهرة وفق آليات تعتبرها ناجحة تعتمد على محاربة الظاهرة في الداخل عسكرياً، ومحاربة الأطراف التي تؤمن بهذا المبدأ، كذلك مواجهة العالم الخارجي ومقارنته بل ومطالبته أحياناً بالكف عن مساندة من تعتبرهم شركاء في ظاهرة الإرهاب، إما بالسكوت أو الإيواء أو المساندة والتمويل، محاولة الظهور بأن هذه الاستراتيجية متسقة تماماً مع التزاماتها الدولية، والقانون الدولي. قد نختلف في تقييم هذه الاستراتيجية ولكن الأكيد أن الجزائر نجحت في منع

تدويل هذه الأزمة واعتبارها ظاهرة داخلية لا بد أن تحل في الداخل، كذلك استطاعت أن تقف في وجه التدخل الأجنبي الذي كان يترتبص بها تحت عناوين مختلفة كحماية الأقليات من الاضطهاد، وضمان حرية التعبير. ولم تتردد الجزائر في مقاربتها هذه من استعراض وزنها الاستراتيجي في المنطقة وفي العالم مبدية تصلها كبرا مستعملة وأحيانا مساومة بما لديها من أوراق.

5. التهميش:

¹ عباس رشدي العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، القاهرة: الأهرام للترجمة والنشر، 1993، ص. 06

² انظر حول الإدراك وسوء الإدراك:

Robert Jervis, Perception and misperception in international politics, (princeton: princeton university press, 1976, p.319-353).

³ أكثر تفاصيل عن هذه الاستراتيجيات انظر الإطار النظري في هذه الدراسة:

Afraslabi, K.L., After Khomeini: New directions in Iran's foreign policy, Boulder, Co: Westview Press, 1994.

⁴ من خطاب رئيس الجمهورية السيد ليامين زروال بمناسبة اليوم الوطني للدبلوماسية الجزائرية بقصر الشعب الجزائر العاصمة، 08/10/1996. وكالة الأنباء الجزائرية 08/10/1996.

⁵ مرجع سابق.

⁶ السيد أحمد عطايف وزير الخارجية، يومية الخبر (الجزائر)، السبت 3 ماي 1997، ص 6.

⁷ الدبلوماسية الجزائرية، دور تنسيقي رائد ونتائج قيمة وكالة الأنباء الجزائرية 08/10/1996، و. أ. ج.

⁸ الدبلوماسية الجزائرية، مرجع سابق.

⁹ حوار مع وزير الخارجية السابق محمد الصالح : دميري ليومية La tribune (Alger) le 09/12/1995.p03

¹⁰ السيد جمال ولد عباس رئيس لجنة الشؤون الخارجية والهجرة بالجلس الوطني الانتقالي في بروكسل 22/02/1995. وكالة الأنباء الجزائرية 22/02/1995، وجاء هذا ردا على سؤال حول لقاء محتمل للحلف الأطلسي "الناتو" بخمس دول من جنوب المتوسط (تونس المغرب موريطانيا، مصر، اسرائيل ليوم 24/02 1995، دون الجزائر وفعلا تم اللقاء في موعده المحدد وبدون الجزائر والحجة التي قدمت من طرف الأمين العام للحلف الأطلسي آنذاك « Willy Claves » هي أن مشاركة الجزائر قد تفسر بأنها تدخل في النزاع الداخلي " الدائر في هذا البلد.

La tribune, 26/02/1995 أكثر تفاصيل انظر يومية

¹¹ حول مفهوم السيادة لدى النظام السياسي الجزائري انظر:

Mohamed Hadeif, La politique extérieure de l'Algérie à l'égard du tiers monde, op.cit .

وحول تطور مفهوم السيادة في ظل المتغيرات الدولية الراهنة انظر:

Bertrand Badie, Un Monde sans souveraineté: Les Etats entre Ruse et responsabilité (Paris, Fayard, 1999), p 306.

¹² للتوسع في معرفة مفهوم تأثير العامل النفسي الجغرافي انظر:

Falkowshi (L), psychological models in international politics, Boulder, Co: West view 1979.

Benedicts Anderson, imagined communities, London, verso publisher 1983.

¹³ تصريح الناطق الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية، وكالة الأنباء الجزائرية، 27/03/1993.

¹⁴ خاصة حزب العمال بقيادة السيدة لويزة حنون عبر بياناتها وتصريحاتها اضافة الى جبهة القوى الاشتراكية بقيادة السيد حسين آيت أحمد الذي يعيش في منفى اختياري في سويسرا، قبل وفاته يوم الأربعاء 23 ديسمبر 2015.

¹⁵ Salima Ghazali, Oser une commission d'enquête, le Monde diplomatique, février 1998, p.16

¹⁶ أحمد مهابة، الجزائر وأوروبا وشهادة بالبراءة، مجلة السياسة الدولية، العدد 132 - أبريل 1998، ص 188-189.

¹⁷ حديث لوكالة الأنباء الجزائرية من طرف السفير الجزائري بلندن، 05/08/1995.

¹⁸ أحمد مهابة، الجزائر وأوروبا وشهادة بالبراءة، مرجع سابق، ص 184.

¹⁹ El Watan, le 12/02/1998.

²⁰ El Watan, le 12/02/1998.

²¹ أحمد مهابة، الجزائر وأوروبا وشهادة بالبراءة، مرجع سابق، ص 190.

²² وكالة الأنباء الجزائرية، 06/02/1995 و.أ.ج.

²³ تصريح الناطق الرسمي لوزارة الخارجية بتاريخ 06/02/1995 وكالة الأنباء الجزائرية.

²⁴ فهمي هويدي، حول الأزمة الجزائرية، جريدة الأهرام، 20 يناير 1998. ص 8.

²⁵ أحمد مهابة، مرجع سابق، ص 191.

²⁶ إذ كلف السيد محمد بوضياف رئيس المجلس الأعلى للدولة السيدين علي هارون ورضا مالك عضوا المجلس الأعلى للدولة، بالتوجه الى هولندا والسويد والدنمارك بصفة المبعوث الخاص له 12/03/1992. وذلك بهدف اجراء محادثات مع وزراء خارجية هذه الدول، وبعض أعضاء حكوماتها وكذا إجراء اتصالات مع ممثلي الجمعيات الإنسانية ومنظمات حقوق الانسان وكذا وسائل الاعلام. وكالة الأنباء الجزائرية، 12/03/1992.

²⁷ السيد عبد النور كيومان (محافظ بنك الجزائر) في مداخلة تحت عنوان : أوروبا ودول الحوض المتوسط في ظل العالم الجديد: "في إطار ندوة أثينا - اليونان - الدولية من 8 - 11 أبريل 1992. وكالة الأنباء الجزائرية 11/01/1992.

- ²⁸ هيئة معينة بعد الغاء المسار الانتخابي تتكلف بالوظيفة التشريعية.
- ²⁹ الجزائر ومنظمة الأمم المتحدة، تعاون في خدمة السلام في العالم، وكالة الأنباء الجزائرية ، الجزائر 07/10/1995.
- ³⁰ حديث للسيد بطرس غالي ليومية El Watan الجزائرية بتاريخ 08 جانفي 1994، ص 3.
- ³¹ محمد الصالح دميري "أمام اجتماع وزراء الخارجية لمنظمة المؤتمر الإسلامي غينيا كوناكري 10/12/1995. وكالة الأنباء الجزائرية 1995
- ³² وكالة الأنباء الجزائرية، القاهرة 13/03/1996، و.أ.ج.
- ³³ أنيس رحمان: الانتخابات الرئاسية في الجزائر: الأولى من نوعها رغم تجاوزها، قضايا دولية، العدد 310 السنة السادسة، 11 ديسمبر 1995، ص 14.
- ³⁴ من كلمة السيد أحمد عطا في قمة شرم الشيخ بالقاهرة، 12/03/1996. وكالة الأنباء الجزائرية 12/03/1996.
- ³⁵ محمد الصالح دميري، أمام أشغال الدورة 87 لمجلس وزراء خارجية الدول العربية بالقاهرة 07/01/1995. وكالة الأنباء الجزائرية، 07/01/1995.
- ³⁶ السيد عمار بن جمعة سفير الجزائر بلندن في محاضرة ألقاها بجامعة أكسفورد يوم الاربعاء 29/11/1995. وكالة الأنباء الجزائرية، 29/11/1995.
- ³⁷ من كلمة السيد محمد الصالح دميري (وزير الشؤون الخارجية) أمام اجتماع وزراء الشؤون الخارجية 23 لمنظمة المؤتمر الإسلامي، كوناكري غينيا 10/02/1995. وكالة الأنباء الجزائرية 1995.
- ³⁸ السيد جمال ولد عباس رئيس لجنة الشؤون الخارجية والهجرة بالمجلس الوطني الانتقالي، بروكسل 22/02/1995. وكالة الأنباء الجزائرية 22/02/1995.
- ³⁹ من كلمة السيد أحمد عطا في الدورة الـ 106 لمجلس جامعة الدول العربية بالقاهرة 14/09/1996. وكالة الأنباء الجزائرية 14/09/1996.
- ⁴⁰ بيل كلينتون في تصريح لدى استلامه أوراق اعتماد السفير الجزائري الجديد في جويلية 1996. وكالة الأنباء الجزائرية، جويلية 1996 و.أ.ج.
- ⁴¹ تصريح للسفير الأمريكي بالجزائر Ronald Newman ، الاربعاء 27/12/1995 و.أ.ج.
- ⁴² من حديث أدلى به السيد أحمد عطا في وزير الخارجية للإذاعة الوطنية يوم الخميس 22/08/1996. وكالة الأنباء الجزائرية، 22/08/1996 و.أ.ج.
- ⁴³ السيد مقداد سيفي نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني، أمام أشغال الدورة الـ 98 لمؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي بالقاهرة 11/09/1997. وكالة الأنباء الجزائرية، 11/09/1997 و.أ.ج.
- ⁴⁴ أحمد عطا في حوار ليومية الخبر (الجزائر)، السبت 03 ماي 1997، ص 06.
- ⁴⁵ الرئيس الجزائري ليامين زروال في خطاب موجه للأمة عشية إحياء الذكرى الثالثة والأربعين لإندلاع الثورة التحريرية 31/10/1997. وكالة الأنباء الجزائرية، 1/11/1997 و.أ.ج.